

جلسة السياسات العامة "الخيارات السياسية المستقبلية محلياً ودولياً"

الحضور (مع حفظ الألقاب): سلام فياض، صائب عريقات، نبيل قسيس، سحر قواسمي، صالح رأفت، مها أبو دية، ربيعة ذياب، عنان الأتيرة، زهيرة كمال، داوود تلحمي، عبد الرحيم ملوح، سامية بامية، قدورة فارس، قيس عبد الكريم، "محمد عبد القادر" الحسيني، هاني المصري، تفيدة جرباوي، جمال زقوت، أحمد مجدلاوي، ممدوح العكر، رزق نمورة، بسام الصالحي، عزمي الشعيبي، حنان عشاوي، ليلي فيضي.

طاقم "مفتاح": بيسان أبو رقطي، أروى جابر، آلاء كراجة، جوهرة بكر.

مقدمة:

ما زال المشهد السياسي الفلسطيني يشهد تعقيداً واضحاً، نتيجة لاستمرار حالة الانقسام الداخلي، وانسداد أفق التسوية السلمية من خلال مفاوضات سلام مثمرة وجدية، حيث يلاحظ تراجع الموقف الأمريكي عن وعوده بالمضي بالمفاوضات وتحقيق السلام والضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان، وتعطل الحياة الديمقراطية، في غياب احتمال إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في وقتها الدستوري المحدد، حيث تم ربطها موضوعياً بإنجاز المصالحة مع حماس، والتي تتطلب إرادة سياسية لتحقيقها. بالإضافة إلى ما تردد في التحركات الدبلوماسية الدولية، خاصة بالموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وتوجهاته نحو إعلان القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وفقاً لحدودها عام 67.

وما زالت التجاذبات بشأن رأب الانقسام الداخلي قائمة، والذي أصبح إنهاؤه مطلباً أساسياً في مجمل التحركات والمواقف السياسية للأطراف الفلسطينية على المستويات الداخلية والإقليمية، والتي تتمثل في جهود إنجاز المصالحة الوطنية، وما تخللها من جهود عربية وخاصة مصرية في قيادة هذا المشروع، على أمل تحقيق الوحدة الوطنية، والتي تمثلت في الوثيقة المصرية للمصالحة والتي وافقت عليها معظم الأطراف ووقعت عليها حركة فتح، في حين رفضت حتى الآن حركة حماس التوقيع عليها، بالرغم من تبني الوثيقة لفكرة بقاء السلطينتين إلى حين إجراء الانتخابات في 28 حزيران 2010. ومن ثم التفرغ وتركيز الجهود لكسب الرأي العام الدولي للاعتراف بالحق الفلسطيني ورفع الاحتلال، ومحاسبته وملاحقته قانونياً وقضائياً على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، وخاصة على جرائم حربه على غزة قبل نحو عام من الآن.

هذا المشهد يتطلب تبني سياسات عامة مبادرة، وليس مجرد ردود فعل، للخروج من حالة الانتظار، ومواجهة سياسة اليمين الإسرائيلي المتطرف، الذي يحاول من خلال ممارساته وانتهاكاته بحق الفلسطينيين، الهروب من الضغوط الدولية المتزايدة عليه لتنفيذ استحقاقات عملية السلام، مصعداً في ذات الوقت عدوانه ورافضاً وقف سياسة الاستيطان، ومصادرة الأراضي خاصة في مدينة القدس والتي تعاني من خطة متكاملة للتطهير العرقي، وطرد السكان المقدسيين وتهجيرهم وسحب هوياتهم، بالإضافة إلى العودة إلى سياسة الاغتيالات والاجتياحات.

الخيارات السياسية المستقبلية في ضوء الواقع الفلسطيني.

- بالتزامن مع الجهود الفلسطينية والعربية الساعية لتحقيق المصالحة الفلسطينية بين شطري الوطن، من الضروري متابعة البرنامج والمشروع الوطني المتمثل في إنهاء الاحتلال، وحق العودة وتقرير المصير، بإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، مع أهمية تحديد الاستراتيجيات وآليات تحقيق الهدف، وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات والعملية السلمية، وعدم إنطائها بإنجاز الوحدة الوطنية.

- بعد الاعتراف بفشل 18 سنة من المفاوضات، لابد من اتخاذ موقف صريح وواضح منها، إذ أن المرحلة القادمة التي تفرض نفسها هي مرحلة قرارات، حيث لم يعد هناك حاجة للمفاوضات النمطية التي استنفذت نفسها، فيتوجب الثبات وعدم الرضوخ للضغوطات العربية والدولية من أجل العودة للمفاوضات ما لم تلتزم بأهداف محددة ومرجعيات واضحة للمضي في عملية السلام، مع ضرورة عدم القبول باستمرار المرحلة الانتقالية والتزاماتها، ومواجهة السياسات الإسرائيلية وانتهاكاتها المتواصلة.

السيناريوهات المستقبلية

قليلة هي السيناريوهات المستقبلية في ظل الارتباك الفلسطيني، وتعتك حكومة نتنياهو اليمينية، غير المستجيبة لكل الضغوط الدولية لوقف الاستيطان، يُضاف إلى ذلك تراجع موقف الإدارة الأمريكية وضعفها أمام الغطرسة الإسرائيلية، سواءً على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو على المستوى الإقليمي، من حيث تهديدها وتلويحها بضربة عسكرية لإيران.

محلياً: هناك حاجة ملحة لاعتماد مفاهيم وأساليب جديدة للعب دور مبادر وعدم تكرار الأخطاء فيما يتعلق بالقرار السياسي، لذا لا بد من تبني برنامج سياسي إيجابي ومتدخل، من أجل نيل الاستحقاقات الوطنية على مختلف الأصعدة، وإلا فإن إحدى السيناريوهات المتوقعة بشأن المصالحة الوطنية، تكمن في استمرار عملية الحوار دون التوصل لاتفاق ملموس على الأرض، الأمر الذي سيحول أزمة الصراع الداخلي من تحرك لإنهاء الانقسام إلى تحرك لإدارة هذا الانقسام، بينما يبقى الوضع على الأرض على ما هو عليه باستمرار وجود سلطتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

شعبياً: على المستوى الشعبي يتوجب دعم الصمود والمقاومة الشعبية، واستنهاض الشعب الفلسطيني والقوى الوطنية والديمقراطية لمواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، من اعتداءات ومصادرة أراضي، سواء بمواصلة الاستيطان، أو جدار الضم والتوسع وغيرها، وخلق حركة شعبية واسعة تناضل وتقاوم بالطرق السلمية وليس بالمواجهة المسلحة والتي تريد إسرائيل جرننا إليها، بهدف إقصائنا عن تحقيق حقنا بالدولة المستقلة، وفي كل الأحوال لا يمكن إلغاء الاتفاقيات السابقة التي جاءت بالسلطة، ومن يسعى لهذا فعليه إلغاء السلطة كلياً بجميع مؤسساتها، لأن إلغاء كل ذلك، وإعلان دولة من جانب واحد، سيقودنا نحو دولة مؤقتة.

وهذا الارتباك في المشهد الفلسطيني على الصعيد الداخلي بالحديث عن دولة ثنائية القومية تارة وعن إعلان أحادي الجانب تارة أخرى، يشكل الذريعة الأمثل لإسرائيل في مواجهة الضغوط الدولية عليها للوصول إلى حل سياسي وسلام شامل، بحجة ما أسمته غياب الشريك الفلسطيني، كوسيلة للتهرب من الاستحقاق السياسي، بينما شرع نتنياهو في العمل على تحقيق الهدف والغاية الإسرائيلية للوصول إلى "الدولة اليهودية" من خلال الاستراتيجية الإسرائيلية، بتحويل الضفة الغربية إلى معازل وكتنونات، وعزل القدس ومصادرة أراضيها بجدار الفصل العنصري ومضاعفة أعداد وأحجام المستوطنات والإبقاء على قطاع غزة محاصراً، ليقضي بذلك على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة مترابطة على الأرض الفلسطينية جميعها.

دولياً: جاء اقتراح الفرنسيين بعقد مؤتمر باريس للسلام ومؤتمر الدول المتوسطة، والمؤتمر الروسي من قبل موسكو، بعد فشل المفاوضات الثنائية، فرصة متاحة للفلسطينيين، لكن يجب أن تكون أهداف الذهاب لأي مؤتمر واضحة، مع خطة عمل وبرنامج زمني وإلا فلا حاجة!.

الخطط والآليات المتاحة:

الخطط والآليات المتاحة ما تزال محدودة في ظل اعتماد الاستراتيجيات والسياسات السابقة والتي لم تأتي أكلها، رغم ما تلوح في الأفق من بوادر أوروبية إيجابية، وإن كانت تُقابل بتراجع في الموقف الأمريكي، إلا أن تطورات الأوضاع الداخلية الفلسطينية لا بد وستتأثر بالتجاذبات والمصالحات أو الأجندات الإقليمية والعربية.

- **محلياً:** يجب بدأ التحرك الشعبي لممارسة الضغوط على حماس من أجل التوقيع على الوثيقة، والتي تستجيب لكل مطالب حماس، وعدم السماح لهم بالتلكؤ والتهرب من التوقيع، لذا يجب تعريضها أمام الشعب وعزلها جماهيرياً، بالإضافة لكون إنجاز المصالحة، يستلزم ضغوطاً ربما تكون مصرية وعربية أو داخلية عبر التحركات الشعبية مصحوبة بجهود القوى السياسية الفلسطينية الأخرى.
- ولا بد من تطوير العمل المؤسسي، وإيجاد آلية للرقابة على أداء السلطات في ظل تعطيل المجلس التشريعي. وعلى أهمية التحرك الشعبي في وضع حد للانقسام، إلا أن الظروف على الأرض لا تضمن إحداث مثل هذا التحرك، وذلك يعود لحالة الإحباط التي يشعر بها المواطن.

- **سياسياً:** رغم تراجع موقف الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والضغط على إسرائيل، إلا أن على القيادة السياسية الفلسطينية الاستفادة قدر الإمكان من وجود أوباما في الرئاسة، حتى لا نعطي أي مبرر، لتوجيه اللوم لنا بعجزنا أو رفضنا للحلول المطروحة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتعامل مع إدارة أوباما، التي تُعتبر معتدلة بنظر المجتمع الدولي، لكن مع الحرص بأن لا نقدم خدمة لصالح فشل أو نجاح السياسة الأمريكية، على حساب مصالحنا الوطنية.

- **دولياً:** أما بالنسبة لمعركتنا أمام المجتمع الدولي وإن كان هناك جمود في المفاوضات، إلا أنه لا بد من مواصلة العمل على استصدار قرار مجلس الأمن بترسيم الحدود، على أساس قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس، من أجل الحد من تآكل الأراضي الفلسطينية، من قبل العبث الإسرائيلي المتزايد في ابتلاع أراضي الضفة الغربية خاصة القدس، بالإضافة إلى وجوب طرح المقترح السويدي على اللجنة الرباعية، رغم معارضة الولايات المتحدة، ومتابعة مجريات تقرير غولدستون، واستمرار ملاحقة إسرائيل قضائياً وقانونياً على جرائمها في حربها على قطاع غزة العام الماضي.

التوصيات:

- 1- متابعة مجريات تقرير غولدستون، واستمرار ملاحقة إسرائيل قضائياً وقانونياً على جرائمها في حربها على قطاع غزة العام الماضي.
- 2- في ظل المعطيات الحالية، ما من بدٍ من إعادة النظر في الإستراتيجية المعمول بها منذ العام 1988، والمتمثلة في القبول بحل الصراع من خلال مفاوضات سلمية بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، على قاعدة قرار مجلس الأمن 242 وقرارات الشرعية الدولية ونبذ العنف، حيث تبلور استنتاج أننا لن نستطيع تحقيق الأهداف الوطنية في ظل واقع المرحلة الراهنة بكل تحدياتها، ما لم يُجرى تعديل جذري على الإستراتيجية بكل جراءة، أو السعي نحو إيجاد إستراتيجية جديدة كلياً بحيث نستطيع إيصالنا إلى الهدف بتصويب الآليات.
- 3- إعادة بناء وترميم النظام السياسي على أسس ديمقراطية حقيقية، ومعالجة الخلل في آلية صنع القرار السياسي ومتابعته محلياً ودولياً، ومن ثم تعزيز قاعدة الشراكة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية لاتخاذ القرار الفعلي وخلق صيغة قيادية جديدة.
- 4- إيجاد خطط بديلة للتأثير في الواقع والتخلي عن سياسة تبني الصيغ الانتظارية، والتعامل مع المحافل الدولية لتوليد قوة ضغط لإجبار إسرائيل بالانصياع لقرارات المجتمع الدولي، والاستفادة من المواقف الأوروبية الإيجابية تجاه القضية الفلسطينية.
- 5- العمل على الإطار الدولي والإقليمي واستعادة البعد الدولي للقضية الفلسطينية، وإشراك كل من له دور في إيجاد بيئة مختلفة لفرض صيغة تفاوضية جديدة من أجل الخروج من حالة الجمود الحالية، مع الثبات على الشروط الوطنية لاستئناف المفاوضات، في إطار مرجعية واضحة وسقف زمني ووقف للاستيطان.
- 6- وضع الأولوية لإنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة على قاعدة الشراكة في القيادة، لذا قد يكون من الوارد أن تُعطى حماس نسبة معينة في المجلس المركزي (كجبهة وطنية)، بحث لا تكون الأغلبية لأحد، ويقوم المجلس المركزي بتعيين لجنة تنفيذية جديدة فيها فتح وحماس وغيرهم من القوى الوطنية، وفقاً لنتائج انتخابات رئاسية وبرلمانية.
- 7- وجوب التفاهم على صيغة حكومة موحدة تسعى للتهدة، تقوم على أساس صيغة توافقية ما بين سياسة حماس والسلطة في المجال الأمني، حيث للتهدة الأولوية قبل التحرك السياسي.
- 8- مراجعة التنسيق الأمني مع الإسرائيليين، وبحث وقفه خاصة بعد اعتداءات الاحتلال الأخيرة في نابلس.
- 9- في إطار منظمة التحرير الفلسطينية لابد من دعوة اللجنة التحضيرية لانعقاد المجلس الوطني، والإعداد لانتخاب مجلس وطني جديد والدعوة لدورة عادية في تموز، والقيام بتجديد كل هيئات (م.ت.ف) ومجالسها ومؤسساتها، إذ يتوجب على (م.ت.ف) أن تستعيد كونها عنصر توحيد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة وإسرائيل والخارج، إذ لا يمكن إعادة الاعتبار لفتح والحركة الوطنية دون إعادته لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- 10- إحداث تحرك شعبي يسهم بشكل كبير في الضغط على الأطراف وخاصة حماس من أجل التوقيع على الوثيقة المصرية، إلى جانب الضغط الواجب من القوى الوطنية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني

في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى استنهاض القوى الشعبية من أجل مقاومة الاحتلال سلمياً، في الداخل والخارج، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، بالتزامن مع إيجاد مقومات لهذه النهضة الشعبية، والتي من أهمها جدية الموقف السياسي، ودعم المناطق المتضررة، وتعزيز صمود المواطنين.

11- مواصلة حشد وتفعيل الضغط الدولي على إسرائيل وحكومتها الحالية واستغلال الإشارات الايجابية الأوروبية، والدولية تجاه العملية السياسية، والتنسيق على المستويين العربي والدولي في هذا الإطار.

انتهى
